تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف

EVALUATION OF THE ECONOMIC PERFORMANCE OF THE EDUCATIONAL SERVICE AT TAIF UNIVERSITY

د .عماد حسنين الصعيدي
جامعة الطائف-
السعودية
dr.imadsaidi61@gmail.com

المؤلف المرسل: عماد حسنين الصعيدي ، الإيميل: dr.imadsaidi61@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/06/16 تاريخ القبول:2020/06/23 تاريخ النشر: 2020/07/21

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف حيث يمثل قطاع الخدمات غير الهادفة للربح أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي لأي دولة قياسا بحجم الاستثمارات المخصصة لهذا القطاع وحجم الخدمات التي يؤديها ومن أهم هذه القطاعات قطاع التعليم.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة حاولت الإجابة على الأسئلة الآتية:

1- ما هي أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف؟
2- ما مدى كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها). ؟

ولإجابة هذه الأسئلة قام الباحثان بإعداد أداتين هما : دالة الإنتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات (دالة كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الإنتاجية ، وأسلوب الأفواج الظاهرية لقياس معدل الكفاية الداخلية الذي من خلاله معرفة كفاءة العملية التعليمية ، ولك من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات اللازمة ومن ثم تحليلها والقيام بالمعالجات الإحصائية المناسبة ، ومن ثم تم التوصل إلى عدة نتائج من أهمها :

- من خلال تحديد دالة الإنتاج اتضح أن إنتاجية الجامعة والمتمثلة في تخريج الطلاب في المجالات العلمية المختلفة في مرحلة تناقص الغلة . أي أن زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة أقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج المختلفة.

- يشير معدل الكفاية الداخلية إلى الانخفاض وهذا يمثل ضياع جزء كبير من التكاليف التي تتحملها الجامعة لإعداد طلابها وبالتالي يشكل هدرا اقتصاديا مما يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات مستقبلية من شأنها ضبط عملية تحويل الطلاب من الدراسة وانسحابهم وتسربهم.

مفتاح الكلمات : تقييم ، الاداء الاقتصادي ، خدمة تعليمية ، الطائف

Abstract:

The aim of this study is to asses the economic performance in the educational services at Taif University, The non-profit sector is of great significance in the economic activity for every country , as it is related to the size of investments assigned to this sector, in addition to the bulk of services it provides . The most important of these sectors is the educational one.

To achieve the goal of this study tried to answer the following questions::

1- What are the most important inputs that contribute to the educational process at Taif University ?
2- How does the educational process with its two elements be effective ?

To answer these questions the researchers set up two tools: the production function linking inputs and outputs (Cobb Douglas) to clarify the flexibilities productivity, and method cohort virtual measuring the rate of internal efficiency by which knowledge of the efficiency of the educational process, and you through descriptive analytical method, were collected the necessary data and then analyze them and appropriate statistical treatments, then been reached several conclusions, including:

- Through the identification of production function turns out that the productivity of the university and graduate students in various scientific fields at the stage of diminishing returns. This means that the number of graduates is less than the rate of increase in various production elements.
- Indicates the rate of internal efficiency to decline and this represents a loss of a large part of the costs incurred by the university to prepare students and thus constitutes an economic waste, which calls for the need to make future policies to control the process of transforming students study and withdrawal and dropping out.

Key words: Assess, Economic Performance, Educational Service, Taif

1- مقدمة.

يعتبر قطاع الخدمات التعليمية من القطاعات الاقتصادية الهامة في أي دولة ومساهمتها الكبيرة في النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية ، وعليه اصبح مفهوم علم اقتصاديات التعليم علما هاما يرتكز على تحسين الاداء الاقتصادي من خلال كيفية اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الاهداف التعليمية بأعلى منفعة ، مع مراعاة انسجامها مع البيئة ، والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة ، أي احسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة ، ويقوم علم اقتصاديات التعليم بتطبيق المفاهيم الاقتصادية على العمليات التربوية بالبحث الاقتصادي ليم تقويم التربية اقتصادية.

ليتيح للمخطط الاقتصادي بوضع المعايير السليمة للمخططين في مجال الخدمة التعليمية للاهتمام لتفادي الهدر في ما ينفق على التعليم، مع التأكد من كفاءة النظام التعليمي وجودة مدخلاته المختلفة ،والاهتمام بتنويع مصادر تمويل الخدمة التعليمية .

وهناك اتفاق عام بين الاقتصاديين والتربويين على أهمية التعليم بالنسبة للاقتصاد الوطني لما للتعليم من دور في زيادة معدلات النمو والتنمية الاقتصادية ،كذلك لما يشكله الإنفاق على التعليم من ضغط على ميزانية الدول ، وقد قامت أبحاث في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بإبراز دور إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي وحساب العائد الاقتصادي منه سواء على مستوى الفرد او على مستوى المجتمع كذلك توضيح المبررات الاقتصادية التي تبرر حجم الإنفاق الكبير الذي تتحمله الدول الغربية في سبيل إيصال التعليم الى كل فرد في تلك الدول مع تحديد أفضل طرق الاستثمار في هذا المجال لرفع معدلات النمو الاقتصادي في تلك الدول .

يعاني التعليم في كثير من الدول العربية كما في كثير من الدول النامية صعوبات عديدة منها التسيب وضعف التنظيم وقلة الموارد وسوء التخطيط وأحيانا الفساد ، كما تواجهه تحديات عديدة منها ارتفاع كلفة الخدمة التعليمية وازدياد حجم الإنفاق على التعليم بجميع مرحله المختلفة بسبب النمو السكاني وبالتالي النمو الكمي وأيضا التطور النوعي لهذه الخدمة ، ولهذا تتبنى هذه الدول السياسات التي تهدف الى ترشيد الإنفاق والحد من الهدر ورفع الكفاءة الداخلية والخارجية لنظم التعليم والى تأمين التعليم لاكبر عدد من المواطنين ونوعية متميزة ، وأمين تمويل دائم مع الحرص على المواءمة بين ناتج النظام التعليمي وبين سوق العمل ومتطلبات التنمية .

وتعتني المملكة العربية السعودية بشكل كبير في التعليم ، حيث تعتبر من أعلى الدول في الإنفاق على التعليم حيث بلغ الإنفاق على التعليم كما جاء في تقرير التنمية البشرية والصادر

عن الأمم المتحدة 5ر9% من الناتج المحلي ومع هذا الإنفاق الضخم الا ان دليل التعليم يعتبر منخفضا مع العلم ان هناك دول ذكرها التقرير وتنفق اقل من انفاق المملكة على التعليم ومع ذلك نجد دليل التعليم فيها مرتفعا ، مثلا دولة مثل بولندا كما تقرير التنمية البشرية (2005م) كان دليلها في التعليم 96% ويعتبر هذا الرقم مرتفعا جدا مع العلم ان انفاقها على التعليم اقل من المملكة العربية السعودية حيث بلغ 5ر6% من الناتج المحلي الاجمالي في الفترة(2000-2002) . وهذا يدل على انه قد يكون هناك خلل في توجيه المبالغ التي تنفق على التعليم في المملكة العربية السعودية لتحقيق التنمية بجميع ابعادها ومنها التنمية الاقتصادية .

وعكس اهتمام المملكة في التعليم العالي من خلال تخصيص اكثر من ربع اعتمادات الميزانية العامة للدولة للأنفاق على على التعليم العام والتعليم العالي والتدريب التقني والفني والمهني ، اذ بلغ ما تم تخصيصه لقطاع التعليم العام وتدريب القوى العاملة نحو 122ر100مليار ريال في موازنة 2009.

وتعتبر جامعة الطائف من الجامعات الناشئة والتي تحظى برعاية خادم الحرمين الشريفين أسوة بالجامعات الأخرى من حيث الاهتمام في تطوير وتوسعة الجامعة بكافة مناحيها. وأن مخصص جامعة الطائف من ميزانية عام2005 جاء بزيادة عن ميزانية العام الماضي بما يقارب 40%، وهذا لا شك ساعد الجامعة على استكمال بعض المشاريع المدرجة، حيث كان من أبرز المشاريع المعتمدة في ميزانية العام 2006التي تجاوزت 303 ملايين ريال تحسين مقر الجامعة الحالي بمنطقة الحوية واستكمال المباني الإنشائية والبنية التحتية للجامعة والبدء في مشروع مقر الطالبات في منطقة الحوية حيث تسلمت الجامعة الأرض التي سيقام عليها، مشيرا إلى أن المشروع ضخم جدا، وسوف يتم إنشاؤه على عدة مراحل في ميزانيات مقبلة، أيضا إلى أن من ضمن المشاريع الجديدة زيادة أعضاء هيئة التدريس والإداريين بالجامعة، وفتح كليات أخرى وزيادة الطلاب المقبولين في الدراسات العليا في بعض التخصصات.

مشكلة الدراسة:

تتحدد مشكلة هذه الدراسة بالتعرف إلى حقيقة واقع تقييم الأداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف، وذلك من خلال تقديم وصف حقيقي لهذه الخدمة من الداخل وموازنتها بالأداء الاقتصادي.

أهمية الدراسة :-

من المؤمل أن تفيد هذه الدراسة في عدة جوانب، وذلك من خلال الوقوف على الآتي:

- من المؤمل ان تفيد هذه الدراسة في تقديم تصورا حقيقيا للأداء الاقتصادي في ضوء الخدمة التعليمية في جامعة الطائف ، من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في هذه الخدمة .

- تحقيق إضافة علمية للإطار النظري المتصل بالمشكلة .
- ومن المؤمل ان تفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على التخطيط التربوي في جامعة الطائف من خلال تقييم وقياس اداء اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وكفاءتهم قياسا احصائيا ليس فقط لأعضاء هيئة التدريس بل لأهم العناصر التي تؤثر بدرجة كبيرة على الاداء التعليمي .
- مساعدة المخطط الاقتصادي بوضع المعايير السليمة للمخططين في مجال الخدمة التعليمية للاهتمام لتفادي الهدر في ما ينفق على التعليم، مع التأكد من كفاءة النظام التعليمي وجودة مدخلاته المختلفة .

أهداف الدراسة :

هدف البحث الحالي إلى تقييم الاداء الاقتصادي للخدمة التعليمية في جامعة الطائف، من خلال الاتي:-

-التعرف الى المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف

-التعرف الى درجة كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها) .

أسئلة الدراسة :-

هدفت هذه الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الآتية:-

- ما المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية في جامعة الطائف؟
- ما درجة كفاءة العملية التعليمية(بجميع عناصرها) ؟

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.:

حيث يعد المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم.

أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات التحليل التالية:

بعد جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة عن أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية واستنباط النسب .

- ومن ثم تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، حيث تم اختيار دالة (كوب دوجلاس)- والتي تعد اهم الدوال المناسبة والملائمة لهذا التحليل- وذلك لتوضيح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج.

كما تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة منتسبي جامعة الطائف ، حيث امكن إجمالهم بالاتي:-

-الطلاب المستجدون في الجامعة.

- أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

- الإداريون والفنيون .

- الخريجون .

المعالجة الإحصائية:

بغرض معالجة البيانات التي تم جمعها تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، وهي دالة (كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الانتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج. وكذلك تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية.

التعريفات الإجرائية :-

معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف

- مؤشر معدل الكفاية الداخلية .ويقصد بمبدأ الكفاية) الكفاءة (بصفة عامة زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف أو بمعنى آخر زيادة الإنتاجية) بنفس الإمكانيات من الموارد البشرية والمالية.

وثمة تعريف آخر لمعنى الكفاية وهو اختبار يمكن به معرفة فعالية عامل من العوامل في حالة استخدامه مع عناصر أخرى كما في هذه الدراسة وهي العلاقة بين المخرجات الخريجون والمدخلات في العملية الإنتاجية لتحقيق أعلى درجة من التوافق بين أهداف .التعليم وتطور المجتمع وبين المطالب الملقاة عليه من جانب المجتمع ويميز رجال التعليم أمثال (كويتر) بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية.

ويقصد بالكفاية الداخلية ، مدى قابلية النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من الطلبة والانتقال بهم من مرحلة لأخرى على الوجه الأكمل . فتتميز المؤسسة التعليمية بأنها .ذات كفاءة داخلية إذا انخفض عدد الراسبين وتاركي الدراسة .

أما الكفاية الخارجية ، فهي تعبر عن مدى مساهمة مخرجات النظام التعليمي في الحياة العامة وتنمية المجتمع، أو مدى انطباق مواصفات الخريجين لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

- **تقييم الأداء الاقتصادي**

يقصد بتقييم المشروعات عمومًا، قياس مدى فعاليتها وكفاءتها في استخدام الموارد المستغلة فيها إذا كانت قائمة فعلا وتقدير احتمالات مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها مع كفاءتها في استخدام الموارد التي يتطلبها إنشاؤها أو توسعتها إذا كانت جديدة، وذلك من خلال تحليل اقتصادياتها ودراسة مختلف آثارها وهناك نوعان من التقييم أحدهما لاحق والآخر سابق لإقامة المشروع. (الخطراوي :١٩٨٢، 16)

ويعنى النوع الأول بقياس مستوى الأداء في المشروعات القائمة فع ً لا بقصد الكشف عن الانحرافات وتحليل أسبابها واقتراح الوسائل الملائمة لمعالجتها .أما النوع الثاني، فيهدف إلى تلمس المشروعات المناسبة من خلال دراسة جدواها الاقتصادية.

ويعد التقييم اللاحق للمشروعات عنصرًا من عناصر اقتصاديات المشروعات التي تهدف إلى الكشف عن المشروعات الملائمة ودراستها، وفحص الدراسات وتدقيقها، وقياس فعاليتها وكفاءتها، وتنفيذ المشروعات المختارة .ويهتم هذا التقييم بتقدير أو قياس مستوى الأداء في المشروعات القائمة للتأكد من سلامة عمليات التنفيذ بفعالية وكفاية عالية .وينفذ التقييم اللاحق بإتباع مجموعة من الخطوات أهمها :قياس مستويات الأداء والإنجاز، ومقارنة مستويات الأداء الفعلي بمستويات مستهدفة أو قياسية أو معيارية، وتحديد وتحليل طبيعة

وحجم الانحرافات والاختلالات ، واقتراح الوسائل العلاجية المؤدية إلى رفع مستويات الأداء.

ويختلف تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص عن تقييمه من وجهة نظر الاقتصاد القومي، حيث يسعى تقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص إلى البحث عن تقدير الربحية التجارية للمشروع، بينما يهدف تقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي لاحتساب ربحية المشروع .(إسماعيل :١٩٨١: 209) ويكمن الفرق الأساسي بين هذين التقيمين باحتساب عوائد وتكاليف المشروع محل الدراسة، حيث ينحصر اهتمام المستثمر الخاص في تقدير عوائد وتكاليف مشروعه المتولدة عن نشاطه المباشر والمعبر عنها بصورة نقدية .أما تقييم المشروع على المستوى الاجتماعي فيستند إلى نظرة أعمق وأشمل، فيأخذ باعتباره عند تقدير عوائد المشروع وتكاليفه الآثار المباشرة وغير المباشرة للمشروع، من خلال تقدير سلبياته وإيجابياته على المجتمع ورفاهه.

2- الإطار النظري:

قال الله تعالى في كتابه العزيز في أول آية نزلت على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم:" أقرأ باسم ربك الذي خلق" فكانت بذلك الرسالة الأولى للمسلمين هي البحث عن المعرفة وتدبر أمورها منذ اليوم الأول لظهور الإسلام. وقد اشتملت كثير من آيات القرآن الكريم على الدعوة إلى التدبر والتفكر في أمر الكون والإنسان والخلق والحياة والموت وغيرها من مظاهر المعيشة في

الأرض ، مما يظهر بجلاء أهمية العلم والمعرفة في الدين الإسلامي. وعلى الرغم من كون البحث عن المعرفة غريزة لدى الإنسان فأن الإسلام أثار هذه الغريزة ووجهها من اجل تنمية هذا الإنسان وتطويره وتمكينه من الاستفادة القصوى من المصادر الطبيعية في الأرض وخيراتها بل وجعل طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة. لقد ارتبط الإسلام بالتربية تعليماً وتهذيباً وتوجيهاً، حتى صارت التربية خاصيةً مميزة لقيم الإسلام الخالدة. والتربية بالمفهوم الإسلامي، هي تربية ذات أفق واسع وأساس عميق، فهي تفتح العقل على حقائق الوجود، وتحثّه على التأمل. وهي تربية هادفة إلى بناء الفكر، لإعداد الإنسان المسلم المتوازن والمتكامل، كما أنها تستجيب للمتطلبات الأخلاقية للتنمية، بقدر ما تلبّي الاحتياجات العلمية والتطبيقية لهذه التنمية، مما يحقق الترابط الوثيق والمتزامن بين التنمية البشرية، وبين تنمية مختلف الموارد الأخرى. وعبر العصور التاريخية المختلفة قامت الدول بتوجيه هذه الغريزة المتأصلة لدى الناس لتحقيق أهداف نموها وتطورها وتميزها بين الدول حسبما تقتضيه ظروف السياسة المحيطة بها والتحديات التي تواجهها.

وقد حددت المملكة العربية السعودية الغاية العامة من التعليم بأنها :" فهم الإسلام فهما صحيحا متكاملا وغرس العقيدة الإسلامية ونشرها وتزويد الطالب بالقيم والتعاليم الإسلامية وبالمثل العليا وإكسابه المعارف والمهارات المختلفة وتنمية الاتجاهات السلوكية البناءة وتطوير المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وتهيئة الفرد ليكون عضوا نافعا في بناء مجتمعه". كما تم تعريف التعليم العالي، وهو الامتداد المتخصص للتعليم العام، بأنه "مرحلة التخصص العلمي في كافة أنواعه ومستوياته رعاية لذوي الكفاية والنبوغ وتنمية لمواهبهم وسدا لحاجات المجتمع المختلفة في حاضره ومستقبله بما يساير التطور المفيد الذي يحقق أهداف الأمة وغاياتها النبيلة". ومن هذين المنطلقين تمت صياغة الأهداف العامة للتعليم بالمملكة بشكل يكفل الوصول إلى هذه الغايات النبيلة في ظل التغير الدائم للظروف الدولية المحيطة بها.

البعد الاقتصادي للخدمة التعليمية:

يتضح مما سبق أن المردود العملي المباشر للتعليم على المستوى الفردي هو اقتصادي بحت ، حيث يتوقع لكل من يحصل على تعليم وتدريب متخصص بمهارات محدده ويجتاز الاختبارات المقررة لنيل الدرجات الجامعية أو الشهادات المختلفة أن تزداد قدرته الاقتصادية على الكسب ويصبح مطلوبا بمهاراته .تمتد جذور نظم التربية والتعليم الحالية بالمملكة إلى أعماق بعيدة في التاريخ الإسلامي ومنذ نزل الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم. وتركزت نشاطات التعليم قديما بالمساجد ثم الكتاتيب أو دور تعليم القراءة والكتابة وقراءة القرآن. وقد شهد التعليم قبيل بدء التعليم النظامي في المملكة ثلاث مراحل تتمثل

فيما يلي:

تعليم تقليدي موروث يتمثل في الكتاتيب وفي حلقات الدروس في المساجد وغي مجالس العلماء في أنحاء البلاد.

تعليم حكومي يمكن أن يطلق عليه أنه تعليم نظامي باللغة التركية في مكة والمدينة.

تعليم تقليدي في جوهره ولكنه يحاول التجديد عن طريق إدخال بعض العلوم الجديدة في مناهجه ويتمثل هذا التعليم خاصة في بعض المدارس الأهلية الموجودة بشكل أكثر في المنطقتين الشرقية والغربية من المملكة.

مرحلة النشأة والتأسيس

البداية الحقيقية للتعليم النظامي بالمملكة كانت في عام1344 هـ (1925) عندما أنشأت مديرية المعارف العامة حيث بدأ الزحف التعليمي الذي شمل مراحل التعليم وأنواعه أيمانا من الملك عبد العزيز بأن التنمية بعد توحيد البلاد لا تتم بدون التعليم. وفي عام 1346 هـ تم إنشاء مجلس المعارف والذي بالتعاون مع المديرية المذكورة وضع أول نظام تعليمي للبلاد لتغيير شكل التعليم الذي كان يعتمد بشكل كبير على الكتاتيب وبقايا غير مكتملة لمدارس الأتراك والهاشميين. وفي عام 1345 هـ تم افتتاح المعهد العلمي السعودي ومدرسة تحضير البعثات في 1355هـ ودار التوحيد في 1364هـ كما أصدرت المديرية عددا من النظم التعليمية وفي عام 1370هـ (1950) تأسست الإدارة العامة للمعاهد العلمية. وقد بلغ عدد المدارس التي فتحت في عهد الملك عبد العزيز312 مدرسة ابتدائية حكومية و14 مدرسة ابتدائية أهلية و11 مدرسة ثانوية حكومية و4 مدارس ثانوية أهلية ومدرسة مهنية واحدة وثمانية معاهد لأعداد المعلمين وكلية للمعلمين وكلية للشريعة وست مدارس لتعليم اللغة الإنجليزية ومدرسة مسائية واحدة لتعليم الآلة الكاتبة. ويلاحظ أن السمة السائدة لهذه المرحلة هي الإنشاء والتأسيس لهوية جهاز التعليم وتحديد معالم سياسته.

ان التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي، هما هدف رئيس تسعى لتحقيقه جميع الدول وبالاخص الدول النامية منها حيث انها تهدف الى القضاء على ظواهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وتوفير حياة افضل لمواطنيها وعلى هذا الاساس فهناك اتجاهان تنتهجهما هذه الدول للخروج من دائرة التخلف الاقتصادي اولهما: الاعتماد على زيادة الاستثمارات المالية وذلك من اجل خلق مشاريع جديدة تولد دخولاً اخرى والاتجاه الثاني يتمثل في زيادة الانتاجية عن طريق رفع كفاءة الوحدات الانتاجية والافراد العاملين بها، ويعتبر الاتجاه الثاني من الاهمية بمكان خاصة بالنسبة للدول النامية التي تفتقر لرؤوس الاموال تساعدها على خلق استثمارات جديدة. فعملية تقييم الاداء هو التاكد والتحقق من ان الوحدة الاقتصادية تقوم باستخدام جميع مواردها المتاحة افضل استخدام، وهذا يعني ممارسة نشاطها بكلفة اقل وربحية اكثر خلال

سلسلة زمنية او خلال فترة زمنية محددة وذلك بمقارنة ما تحقق فعلا بما كان مستهدفا تحقيقه وفقا لمعايير نمطية محددة.

مرحلة النمو والانتشار:

في عام 1373 هـ (1953) تحولت مديرية المعارف إلى وزارة المعارف برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز كأول وزير لها فقام بتشكيل أول هيكل تنظيمي للوزارة وأنشأ إدارات وأقساما جديدة. وفي هذه المرحلة بدأت حملة وضخمة للتوسع في فتح المدارس والمعاهد بمختلف فئاتها وأنواعها كما ظلت ميزانية هذه الوزارة تتزايد وتتوسع حتى أضحت من أهم وزارات الدولة شأنا وأكثرها إنجازا. وفي هذه المرحلة أيضا تم تأسيس الرئاسة العامة لتعليم البنات عام 1380 هـ(1960) ثم تلتها وزارة التعليم العالي في عام 1395هـ(1975) وأخيرا المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني في عام 1400 هـ (1980 م) . وهذه المرحلة تميزت بالنمو الأفقي لكافة أنواع التعليم وعلى مساريه العام والعالي ، كما تميزت بوجود أهداف محددة وضعتها خطط التنمية الوطنية التي زامنت الجزء الثاني من هذه المرحلة .

وقد تميزت هذه المرحلة الحالية أيضا بوجود حاجة حقيقية لمراجعة سياسات التعليم من منظور الضرورة الملحة لأعادة النظر في أداء أجهزة التعليم الحالية للموائمة بين مخرجات نظام التعليم والتدريب بالمملكة ومتطلبات التنمية لعمالة مدربة متخصصة في سوق العمل السعودي. ، وهذا ما أشار له علماء الاقتصاد حيث تتعدى قيمة هذه القدرات الشخص نفسه إلى كونها ثروة الأمة التي ينتمي إليها الفرد ، فيما يؤكد بعض الخبراء على أهمية التعليم الفني باعتباره وسيلة فعالة لتخريج اليد العاملة الفنية التي تمارس كل عمليات الإنتاج ، ويرى أن أبلغ أنواع رأس المال قيمة هو رأس المال الذي يستثمر في الإنسان ، والتعليم يكون استثماراً منتجاً لرؤوس الأموال عندما يتجاوب حقاً مع حاجات التنمية. ويكفينا مثالا على ما نقول أن المملكة تستقدم من العمال الماهرة والمدربة عددا كبيرا جدا،حتى أن نسبة الوافدين بلغت في عام 1416هـ 27 % من سكان المملكة ، ولهذا آثاره السلبية على الاقتصاد والمجتمع مما ينعكس على أمن البلاد، كما أن وجودهم في البلاد يستنزف مبالغ ضخمة كان بالإمكان توفيرها وصرفها بالمملكة لو كانت اليد العاملة الوطنية المدربة متوفرة بكمية ونوعية كافية، ولا سبيل إلى ذلك إلا بالتعليم والتدريب المتخصص حتى تتم عملية السعودة الكاملة لسوق العمل وتخفيف العبء الاقتصادي على الدولة.

مؤشرات ومعايير تقويم الأداء الاقتصادي:

هنالك عدة مسالك وروافد يمكن السعي فيها للوصول الى تقويم الاداء منها مسلك التقويم العام الذي يتطلب تحديد عدد من المؤشرات العامة والخاصة ودراسة النتائج المتحققة واستخلاص اتجاهات مسيرة النشاط في مراحله الزمنية المختلفة وتحديد المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ويجري تقويمها في ضوء ما تحقق وما يتوقع تحققه في المستقبل وفي مدياته المختلفة القصيرة والمتوسطة والبعيدة المدى ومقارنة الاهداف المقررة مع الاهداف الواردة في دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية. وهنالك مسلك او رافد لتقويم الاداء الاداري والفني ويتضمن تقويم اداء (كوادر) المشروع الادارية والفنية وفقا لعدد من القواعد والاصول والمؤشرات والمعايير الخاصة بتقويم اداء الموارد البشرية. وهنالك رافد ثالث لتقويم الاداء وهو التقويم على اساس انتاجية عوامل الانتاج طبقا لقواعد ومؤشرات ومعايير خاصة لكل عامل من عوامل الانتاج، ويهدف ذلك الى تقويم مستوى كفاءة استخدام على انه يمكننا استعراض اهم تلك المؤشرات

المستخدمة في عملية تقويم كفاءة واداء الوحدات الاقتصادية والعاملين فيها وكما يلي:

1. مؤشرات الانتاجية وهي العلاقة بين المخرجات (المتمثل في الانتاج) والمدخلات (المتمثل بعوامل الانتاج).
2. مؤشرات الانتاج ويتم بمقارنة الانتاج الفعلي بطاقات الانتاج التصميمية والمتاحة والمخططة.
3. المؤشرات المالية وتستخدم لقياس ومعرفة درجة تحقيق الارباح المخططة او للمقارنة بين ارباح عدد من السنين.
4. مؤشرات البيع ويستخدم لقياس مدى تطور المبيعات من سنة الى اخرى.

واخيرا يجب ان لان ننسى مؤشرا لا يقل اهمية عن المؤشرات السابقة عند التقويم، الا وهو فقرة الهدر والضياع الي يتم في الوحدة الاقتصادية، ويدخل في ذلك البذخ والتبذير والصرف غير المبرر والمبالغ فيه، ثم هنالك التلف والتلف غير المنظور وفي المواد الداخلة للانتاج في المنشآت الصناعية، بالاضافة الى التلف في البضائع او المواد المخزونة لتخلف عملية الخزن سواء بسبب عدم مطابقة المخازن للمواصفات المطلوبة او عدم تطبيق الاساليب الصحيحة في الخزن.

- **معدل الكفاية الداخلية :**

إن دراسة كفاية التعليم الجامعي الداخلية والخارجية تفرض نفسها على الدول كافة وخاصة النامية منها والتي أكدت الدراسات المتعددة فيها انخفاض مستوى الكفايتين الداخلية والخارجية في ظل التحديات التي تواجه هذه المجتمعات.

وسنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى استخدام مؤشر آخر من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية في جامعة الطائف ، ألا وهو مؤشر معدل الكفاية الداخلية.

يستخدم مفهوم الكفاية في الأدبيات الاقتصادية والتربوية لتقويم الأنظمة التعليمية والإنتاجية،لكن المفكرين لم يتفقوا على مفهوم واحد لهذا المصطلح ومجالات استخدامه،لهذا لم يكن واضحا بشكل كاف.فالكفاية تعني:"أن الوسائل أو العملية كافية لتحقيق أغراض معينة أو أن مدخلات نظام تعليمي معين وما يجري فيه من عمليات تعليم وتعلم كافية لتحقيق أهدافه المرسومة،أو لإنتاج متعلمين بمؤهلات تعليمية معينة فتؤشر الكفاية على أن كمية العناصر المتوفرة لعملية معينة تكفي لتحقيق أغراضها(أي تنصرف للكم)،وبذلك فإن المدخلات للنظام التعليمي تكفي لتحقيق الأهداف التي وجد من اجلها".

أما الكفاءة (Efficiency,Efficience) وتعني:"القابلية والقدرة على الوصول إلى نتيجة معينة أو إلى هدف،وتدل على مستوى إنتاجيته وعلى مدى تحقيقه لأهدافه،كما تستفيد أيضا من دراسة فاعلية الأنظمة".

الكفاءة التعليمية تعني:" مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المنشودة منه، وبالتالي فهي مرتبطة بالقيمة الإقتصادية للتعليم في الدول المختلفة".

مبدأ الكفاءة بأنه:"إحداث أو تعديل في المدخلات على نحو يؤدي إلى مخرجات دون إحداث تغيير في كلفة البرنامج"وبالتالي فإنه ينطبق على مفهوم الفعالية بمعنى:"أي تعديل أو تغيير في المدخلات على نحو يؤدي إلى تخفيض التكاليف من غير تأثير على مستوى المخرجات القائمة".

المفهوم الإقتصادي للكفاية فيميز بين مفهومي الكفاءة الفنية"وهو مفهوم يمكن التوصل إليه بسهولة عن طريق التجربة والخطأ وتعني العلاقة بين المدخلات والمخرجات،وبين الكفاءة الإقتصادية التي تعد نشاطا فعالا إقتصاديا إذا ما حقق مستوى معينا للمخرجات بأقل تكلفة ممكنة ، فمثلا : حرث الحقول بالآلات الحديثة ، قد يكون قرار غير فعال إقتصاديا أذا كانت العمالة رخيصة أو عاطلة(لأن الآلات مكلفة)، فالكفاءة الإقتصادية تستخدم مفهوم الكلفة المضاعة،أو القيمة التي يتحتم التخلي عنها عند إتمام العملية".

الجانب الإقتصادي لمفهوم الكفاية التعليمية، يهتم بتقدير كفاية النظام التعليمي من الناحية الإقتصادية فيأخذ مدخل الإنفاق على التعليم ويسعى لتقدير الجدوى والأرباح أو الهدر عن طريق إستخدام المدخلات، وحسن أو سوء استخدامها أومن عوامل أخرى، ويأخذ في هذا السياق مفهوم الكفاية مؤشرات الرسوب والنجاح والتسرب في تقديراته، كما يأخذ بمعيار عام وهو الحصول على أكبر مردود من أقل تكلفة، ويمكن دمج المفهوم الإقتصادي بالمفهوم النوعي للكفاية عندما يحدد مفهومها بأنه"هو أكبر المخرجات بأقل المدخلات من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها المحددة بأعلى مستوى من الجودة وأقل تكلفة ممكنة".

إن التمييز في مفهومي الكفاية والكفاءة ليس قاطعا، ويمكن استخدام الكم في حالة قياس الكفاية أو الكفاءة ويمكن في حالات أخرى إستخدام أوصاف غير كمية لبيان حالة الكفاية أو الكفاءة، وبالتالي فإن المصطلحين يعنيان "مدى كفاية مدخلات التعليم وعملياته في إنتاج المخرجات المطلوبة، وفي ملاءمة تلك المخرجات للأغراض المطلوبة وكذلك نستخدم سلالم التقدير أو النسب المئوية أو غيرها لقياس الكفاية ، أي إن لهما معنى واحد، لكن يميل التربيون والاقتصاديون لاستخدام مصطلح "الكفاية" ويشيع استخدامها في الأدبيات التربوية والاقتصادية.

مما سبق نجد أن مفهوم الكفاية يشتمل على الأبعاد التالية ، أو يرتبط بها ارتباطا وثيقا:

- أداة رئيسة للتقويم (الخريجون، أنظمة التعليم...)
- البعد الكمي والنوعي(من خلال الحصول على أكبر المخرجات بأعلى مستوى من الجودة).
- البعد الاقتصادي (من خلال الحصول على أكبر المنافع بأقل التكاليف).
- إمكانية قياسها بوساطة مؤشرات كمية .
- تربط الأهداف بالوقت وبالنتائج.
- ترتبط بنظرية رأس المال البشري والاستثمار الأمثل للطاقات البشرية كما ونوعا.

وبالتالي يمكن تحديد مفهومها من خلال التعريف التالي "القدرة على تحقيق الأهداف كما ونوعا بأعلى مردودية وأقل تكلفة ووقت، أي أكبر المخرجات بأقل المدخلات، أو القدرة على تحقيق الأهداف التعليمية(كما ونوعا)من خلال الاستغلال الأمثل للطاقات والموارد المتاحة".

استخدمت طرق وأساليب متعددة لدراسة الجوانب والأنواع المختلفة للكفايات، فقد استخدم المدخل النظامي الشمولي لدراستها وتحليل مشكلاتها، ينطلق منهج النظم من انه ليس من الممكن أو المفيد النظر إلى أي قطاع من قطاعات التعليم مستقلا عن الآخر، فالنظام التعليمي كالجسد الواحد ، أعضاؤه مترابطة ومتداخلة ومتكاملة.

ويمكن تحليل كفاية النظام التعليمي باعتباره كلا مركبا من مجموعة عناصر لها وظائف وبينها علاقات تبادلية شبكية تتم ضمن قوانين ، وبذلك يؤدي الكل المركب في مجموعه نشاطا هادفا وتكون له سمات مميزة وعلاقات تبادلية من النظم الأخرى ، ويوجد بعد مجالي وآخر زماني ويكون مفتوحا يسمح بدخول المعلومات أو الأفكار والموارد إليه ، ويكون ضمن حدود وله مدخلات ومخرجات و قسمت إلى:

أ- **الكفاية الداخلية** : وهي عبارة عن وصف كمي ونوعي لمستوى المكونات الداخلية للنظام التعليمي، حيث الكفاية النوعية الداخلية المتعلقة بجودة العملية التعليمية، أما الكفاية الكمية

فهي قياس الكفاية بوساطة مؤشرات كمية(النسب، المعدلات)فالكفاية النوعية تهتم بالجودة، و بالمفهوم الاقتصادي هي فعالية التكلفة والحصول على أكبر مردود من اقل تكلفة .

وقد تنخفض الكفاية الداخلية بسبب نواقص الاستثمار في الإمكانيات المادية والبشرية ، كما أن الهدر يشكل عبئا اقتصاديا على النظام التعليمي ، وبالتالي يجب استثمار هذه الإمكانيات أو الموارد استثمارا رشدا ، وبسبب صعوبة وصف جودة التعليم لذلك غالبا ما تستخدم مقاييس أو مؤشرات مثل الرسوب والتسرب والهدر (الكم) للتعرف على مدى كفاية النظام التعليمي داخليا.

ب- الكفاية الخارجية: وتعني كفاية النظام التعليمي لتحقيق الأغراض المطلوبة منه

(كتأهيل الطلبة بحسب حاجات المجتمع)، أي مزاولة الأعمال المطلوبة بحيث يستطيعون تأدية الأعمال التي عملوا من اجلها (كما ونوعا) ، فالكفاية الخارجية الكمية تعني : هل عدد المخرجات (الخريجون) تلائم حاجات التنمية ؟ وكذلك عدد البحوث ؟ وعدد الخدمات المقدمة من قبل النظام التعليمي للمجتمع ؟ أما الكفاية الخارجية النوعية فهي تهتم بمدى المهارة والتأهيل الذي حصل عليه الخريج وجودة التعليم ومدى ملاءمته لحاجة التنمية إضافة إلى جودة الأبحاث والخدمات المقدمة.

وجاءت الكثير من الدراسات التي تناولت الكفاءة الاقتصادية للخدمات التعليمية واهمية الاستثمار في التعليم ونالت اهتمام الباحثين منذ مطلع القرن العشرين، كدراسة والش Walsh(1935) التي تعد باكورة الابحاث في هذا المجال و هدفت الى قياس عوائد التعليم , وتوصلت إلى أن ما يحصل عليه الفرد نتيجة للتعليم يتجاوز في كل الاحوال ما ينفق عليه من اموال. واستهدفت دراسة ساكاروبولس Psacharopoulos(1935) ، تقدير الفردية والاجتماعية ل61 دولة باستخام بيانا مقطعية، وتوصلت الى ان عوائد التعليم الابتدائي هي الاعلى بين مراحل التعليم المختلفة ، يليها عوائد التعليم الثانوي ثم العالي هذا بالنسبة للعوائد الاجتماعية ، اما فيما يتعلق بالعوائد الفردية فان عوائد التعليم الابتدائي هي الاعلى يليها التعليم العالي ثم التعليم الثانوي وذلك بالسبة لدول افريقيا واسيا وجنوب اوروبا ودول الشرق الاوسط.

وكذلك الأمر تعددت الدراسات في هذا المجال في مطلع الألفية الثالثة وحازت موطن اهتمام المختصين في اقتصاديات التعليم كدراسة المالكي(2003)، هدفت لدراسة قياس معدل العائد الاقتصادي للاستثمار في التعليم بالمملكة العربية السعودية ، وتوصلت الدراسة الى ان هناك جدوى اقتصادية من الاستثمار في التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على المستوى الاجتماعي نظرا للتكاليف الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل تقديم الخدمة ، واحتمال وجود هدر اقتصادي في الإنفاق على التعليم العالي . ودراسة السبيعي(2001) فانها اقتصرت على التعليم الثانوي الحكومي في مدينة الرياض فقط. وتوصلت الى ان تكاليف المرحلة الثانوية اقل من تكاليف المرحلة الجامعية او ان معدلات العائد تنخفض كلما ارتفعنا في السلم التعليمي في

المملكة العربية السعودية ، وبذلك فان هذه الدراسة القت الضوء على مرحلة تعليمية هامة لم تناقش بشكل تفصيلي من قبل . وجاءت دراسة فايزة محمد حول اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة (فايزة2005). التي ركزت فيها على التعرف على المعايير التي تعتمد عليها السياسات التعليمية ومدى اتفاقها من وجهة نظر الاقتصاديين ، من خلال ابعاد علم اقتصاديات التعليم الكلفة والفائدة ومعدل العائد والخيارات بين البدائل الممكنة المتعلقة بالنظم التعليمية او بالوسائل الخاصة بهذه النظم والتي يمكن اختيار الامثل منها.

وتطرقت دراسة (فرغل 1426) حول إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. يبين خلاله دور إسهامات التعليم في معدلات النمو الاقتصادي وحساب العائد الاقتصادي منه سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المجتمع ،وتوصل الباحث بان مساهمة التعليم في رفع معدل النمو الاقتصادي والمساهمة في التنمية الاقتصادية على الرغم ان المملكة تعتبر من اعلى الدول في الإنفاق على التعليم حيث شكل نسبة 5ر9% من الناتج المحلي .

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة:

اعتمد الباحثان المنهج الوصفي التحليلي.:

حيث يعد المنهج الوصفي هو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى أغراض محددة لوضعية اجتماعية أو مشكلة اجتماعية أو إنسانية، ويعطي " أمين الساعاتي " تعريفا شاملا للمنهج الوصفي فيقول: " يعتمد المنهج الوصفي على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا أو كميا. فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفا رقميا يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى."

أهداف المنهج الوصفي

-جمع المعلومات حقيقة ومفصلة لظاهرة موجودة فعلا في مجتمع معين.

-تحديد المشاكل الموجودة أو توضيح بعض الظواهر.

-إجراء مقارنة وتقييم لبعض الظواهر.

-تحديد ما يفعله الأفراد في مشكلة ما والاستفادة من آرائهم وخبراتهم في وضع تصور وخطط مستقبلية واتخاذ قرارات مناسبة في مشاكل ذات طبيعة مشابهة.

-إيجاد العلاقة بين الظواهر المختلفة.

أسس المنهج الوصفي:

- هناك خمس أسس يتم إتباعها في المنهج الوصفي التحليلي:
- إمكانية الاستعانة بمختلف الأدوات: مقابلة- ملاحظة- استمارة.

- بعض الدراسات الوصفية تكتفي بمجرد وصف كمي أو كيفي للظاهرة والبعض الآخر يبحث في الأسباب المؤدية للظاهرة.

- تعتمد الدراسات الوصفية على اختبار عينات ممثلة للمجتمع توفيرا للجهد والتكاليف.

- اصطناع التجريد حتى يمكن تمييز خصائص أو سمات الظاهرة المبحوثة (مثال دراسة القلق عند الشخص).

- تصنيف الأشياء أو الوقائع، الظواهر محل الدراسة على أساس معيار مميز حتى يمكن التعميم.(Généralisation)

خطوات المنهج الوصفي المتبعة:

1- لشعور بالمشكلة وجمع بيانات ومعلومات تساعد على تحديدها.

2 - تحديد المشكلة وصياغتها بشكل سؤال محدد أو أكثر من سؤال.

3- وضع فرض أو فروض كحلول للمشكلة.

4- وضع الإطار النظري الذي سيسير عليه الباحث لدراسته الافتراضات أو المسلمات.

5- اختيار العينة التي ستجرى عليها الدراسة مع توضيح حجم هذه العينة وأسلوب اختيارها.

6- اختيار أدوات البحث: مقابلة- اختبار- ملاحظة...الخ، ثم يقوم بتقنين هذه الأدوات وحساب صدقها وثباتها.

7 - جمع المعلومات بدقة وتنظيم.

8- الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

9 -تحليل النتائج وتفسيرها واستخلاص التعميمات والاستنتاجات.

أدوات الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام أدوات التحليل التالية:

بعد جمع وتحليل البيانات والمعلومات المختلفة عن أهم المدخلات التي تساهم في العملية التعليمية واستنباط النسب .

ومن ثم تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، حيث تم اختيار دالة (كوب دوجلاس)- والتي تعد اهم الدوال المناسبة والملائمة لهذا التحليل- وذلك لتوضيح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج.

كما تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية .

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من كافة منتسبي جامعة الطائف ، حيث امكن إجمالهم بالاتي:-

-الطلاب المستجدون في الجامعة.

- أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

- الإداريون والفنيون .

- الخريجون .

المعالجة الإحصائية:

بغرض معالجة البيانات التي تم جمعها تم استخدام الأسلوب الإحصائي في تكوين دالة الانتاج التي تربط بين المدخلات والمخرجات ، وهي دالة (كوب دوجلاس) لتوضيح المرونات الانتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الانتاج. وكذلك تم استخدام معدل الكفاية الداخلية بجامعة الطائف، لمعرفة مدى كفاءة العملية التعليمية.

طريقة العمل:

سيتبع هذا البحث التالية للوصول الى إجراءات الدراسة :

-حيث قام الباحثان بدراسة وتحليل بيانات ومؤشرات أداء الخدمة التعليمية:

وشملت أعداد الطلاب المستجدين والخريجين وأعضاء هيئة التدريس والمعاونين، والإداريين وأعداد المراجعين لوحدات الرعاية الصحية والمبينة في الجدول رقم (1) وسيتم وصف وتحليل البيانات في الجزئين القادمين والمتمثلين في قياس دالة الإنتاج وحساب معدل الكفاية الداخلية للمدخلات والمخرجات.

الجدول رقم (1)

تطور أعداد (عناصر) مدخلات ومخرجات الإنتاج

(المستجدين والخريجين وهيئة التدريس والمساعدين والإداريين والفنيين والرعاية الصحية)

السنوات	إجمالي المستجدين	معدل التغير%	الخريجين	معدل التغير%	هيئة التدريس والمساعدين	معدل التغير%	الإداريين والفنيين	معدل التغير%	الرعاية الصحية	معدل التغير%
14	2601		942	-	81	-	115	-	16400	
14	2934	0.128	848	-.099	145	0.7901	156	0.3565	21484	0.31
14	3433	0.17	1223	0.44	346	1.3862	205	0.3141	20643	-0.039

0	20643	0.9170	393	2.0520	1056	1.76	3380	0.89	6509	1
0.24	25727	0.3587	534	0.0606	1120	0.46	4948	0.52	9894	1
0.079	27780	0.3614	727	0.3187	1477	-.005	4922	0.125	11139	1
0.05	29256	0.3603	989	0.7867	2639	-.32	3305			1
0.108	**161933**	**2.30**	**3119**	**5.39**	**6864**	**2.23**	**19568**	**1.83**	**36510**	**موع**
		0.44		**0.89**		**0.37**		**0.37**		**دل و نوي**

المصدر: التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف

*نسب التغير تم حسابها من قبل الباحث.

دالة الإنتاج

في هذا الجزء من الدراسة نستخدم أحد المؤشرات التي تساهم في قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية بجامعة الطائف كمؤسسة تعليمية هامة في المملكة وهي إيجاد دالة الإنتاج للتعرف على طبيعة العلاقة بين المدخلات والمخرجات وذلك تمشيا مع الاتجاه الحديث في التحليل الاقتصادي بدراسة دوال الإنتاج . فنظرية الإنتاج في الفكر .الحديث تبدأ تحليلها على أساس القانون الذي يربط المدخلات بالناتج تعتبر دوال الإنتاج الأسية أكثر أشكال الدوال ملاءمة حيث استخدمت في كثير من الدراسات وهي دالة خطية في الصورة اللوغاريتمية توضح المرونات الإنتاجية مباشرة لكل عنصر من عناصر الإنتاج ومن الصيغ المشهورة لهذه الدوال دالة كوب دوجلاس والتي تأخذ الصيغة التالية :

$$y = A\ x_1^{b1}\ x_2^{b2}$$

A: المعامل الثابت حيث

x1,x2: مدخلات الإنتاج

b1,b2 .:معاملات الانحدار المشتقة من المشاهدات بعد تحويلها إلى لوغاريتم

الفروض الأساسية:

إدخال ثلاثة عناصر من مدخلات الإنتاج الأساسية وتتمثل في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم، والفنيون والإداريون، والرعاية الصحية . ويعتبر عنصر العمل متمثلا في أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والإداريون والفنيون من أهم عناصر المدخلات الإنتاجية تأثيرا على المخرجات)المتمثل في أعداد الخريجين (لأن العملية التعليمية ترتكز على هيئة التدريس من أساتذة ومدرسين ومحاضرين ومعيدين وعدد من الإداريين والفنيين . فعنصر العمل يعتبر المحدد الأساسي في أي

مؤسسة تعليمية ويقع عليه العبء الأكبر في أعداد الخريجين الذين يمثلون استثمار رأس المال البشري الذي بدوره يساهم في عملية التنمية الاقتصادية وكذلك مستلزمات التعليم تعتبر من العناصر الهامة لأن الطالب يحتاج إلى أستاذ وإلى أدوات تساعده في التعليم واكتساب المهارات المختلفة و بدون هذه الأدوات والمستلزمات تعتبر العملية التعليمية غير كاملة.

كما تلعب الرعاية الصحية دورا كبيرا في إنجاح عملية التعليم والمتمثلة في الأدوية ومعدات المختبرات وغيرها . ولا يخفى ما قد يكون للعوامل الأخرى من تأثير على عدد الخريجين في جامعة الطائف ولكننا افترضنا ثباتها نظرا لعدم توافر البيانات بانتظام طوال سنوات الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمدت دراسة دالة الإنتاج على بيانات فعلية مستمدة من واقع تقارير الجامعة المنشورة بما فيها التقرير السنوي للجامعة والكتاب الإحصائي ومشروع الخطط الخاصة بالجامعة وإحصاءات التعليم العالي الصادرة عن وزارة التعليم العالي بالمملكة . وقد تم إدخال البيانات في الحاسب لتوضيح علاقة الانحدار بين المدخلات الإنتاجية باعتبارها متغيرات مستقلة تؤثر على عدد الخريجين) المخرجات (باعتباره متغير تابع . وقد تم التعبير عن عنصر العمالة) سواء هيئة التدريس أو الإداريين (بأعدادهم والتعبير عن الرعاية الصحية بعدد المراجعين للعيادات الصحية.

النتائج العلمية ومناقشتها:

١ -كانت معادلة الانحدار الناتجة عن العلاقة بين المدخلات والمخرجات هي:

$$y_A = 18.73 + \quad x1^{.0592} + x2^{1.892} + x3^{-1.828}$$

- معامل التحديد R^2 = .856

- معامل الارتباط R = .925

- اختبار F الإحصائي F=5.948

وهي الطريقة الإحصائية التي تم استخدامها في التحليل وتقدير دالة الإنتاج. ، حيث :

y_A : لوغاريتم عدد الخريجين في جامعة الطائف .

خلال الفترة 1424- 1430 هـ .

X1 :عنصر العمل متمثلا في عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

X2 :أعداد الإداريين والفنيين

X3 : الرعاية الصحية متمثلا في أعداد المراجعين.

نستخلص من النتائج الإحصائية ما يلي:

مجموع مرونات عناصر الإنتاج (العمل بنوعيه والرعاية الصحية)

. 0.121 أي اقل من الواحد الصحيح ، وبذلك تعتبر الإنتاجية متمثلة في أعداد الخريجين في مرحلة تناقص الغلة، أي أن معدل زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة اقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج.

فزيادة المدخلات الإنتاجية عمالة ورعاية صحية بنسبة100 % تؤدي إلى انخفاض أعداد الخريجين بنسبة12.1% ويستدل على ذلك أيضا من خلال بيانات الجدول رقم (1) التي توضح أعداد الخريجين وأعضاء هيئة التدريس حيث نجد أن متوسط معدل النمو السنوي للخريجين% 37سنويا بينما معدل النمو السنوي لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم 89 % سنويا والإداريون والفنيون 44 %سنويا، بينما والرعاية الصحية 10.8 %سنويا.

• المرونة الإنتاجية لعنصر العمل متمثلا في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم (باعتبارهم عنصرالعمل الأساسي والفعلي والمحوري في العملية التعليمية) تساوي 06. مما يشير إلى انخفاض كفاءتها.(وهذا يتضح من خلال نسبة كل أستاذ إلى طالب، والذي بينته خطة الجامعة ،كما في الجدول رقم (2) وعلى سبيل المثال، قد بينت الخطة السنوية خلال العام 1430/1429 ، المستهدف والمحقق لنسبة (أستاذ : طالب) في العديد من المجالات ، كما يلي:

جدول رقم (2) نسبة المستهدف إلى المحقق(أستاذ : طالب)

المجال	المستهدف	المحقق	الفجوة ممثلة بعدد الأساتذة
المجالات النظرية	17:1	49:1	2-
المجالات العلمية	15:1	51:1	2-
المجالات الطبية	5:1	7:1	--

المصدر: التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف .

ويتضح من ذلك أن هناك نقص واضح لنسبة أستاذ لكل طالب ، وهذا ينعكس على الكفاءة التعليمية للأستاذ ، والذي ينعكس بدوره على نوعية التعليم ، بسبب التزاحم في أعداد الطلاب مما يستوجب من المخطط التعليمي أن يعمل على تحقيق المستهدف بما يخفف من هوة الفجوة بين المستهدف والمحقق. حتى يرفع من كفاءة العمل(المتمثل في عضو هيئة التدريس ومعاونيهم) .

إن معامل التحديد 0.86 % = مما يشير إلى أن نحو 0.86 % من المتغيرات التي لحقت بعدد الخريجين في جامعة الطائف تعزي إلى التغيرات التي اعترت عنصر العمل (عدد أعضاء هيئة التدريس والمعاونين من محاضرين ومعيدين ومساعدين وعدد من الإداريين والفنيين) والرعاية الصحية (بينما نحو 14 %من هذه التغيرات يعزى إلى عوامل أخرى.

معامل الارتباط R بين عدد الخريجين والعمل والرعاية الصحية يساوي 0.93% وهو يعكس علاقة طردية موجبة وقوية.

بعض مؤشرات كفاءة الأداء لمدخلات الإنتاج .

جدول(3) مؤشرات مدخلات الإنتاج في جامعة الطائف1424 /1430

الإنتاجية الحدية لعنصر العمل(أعضاء هيئة التدريس والمساعدين	الإنتاجية الحدية للإداريين والفنيين	الإنتاجية الحدية للرعاية الصحية	العمل/الناتج*
.0592	1.892	−1.828	.35

*نسبة العمالة/عدد الخريجين

من البيانات المذكورة أعلاه نجد أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم تعتبر منخفضة بالنسبة للعناصر الأخرى وأقلهم الرعاية الصحية مما يشير إلى انخفاض كفاءة عنصر أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم. والجدول السابق (3) يوضح مبررات هذا الانخفاض.

كما إن كفاءة عنصر العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية اقل كفاءة من الإداريين والفنين بنسبة انخفاض 03. كما يظهر في المعادلة أدناه .

معامل المرونة لعنصر العمل

معامل المرونة لعنصر الإداريين والفنيين

$$= \frac{.06}{1.9} = .03$$

وهي أكثر كفاءة من الرعاية الصحية بنسبة 03. حيث كفاءة عنصر العمل بالنسبة للرعاية الصحية.

معامل المرونة لعنصر العمل = معامل المرونة لعنصر الرعاية الصحية

$$- .03 = \frac{.06}{-1.8}$$

والرقم (03. -) يوضح أن كمية عنصر العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية أكثر كثافة من الرعاية الصحية. والجدول رقم(4) يوضح دالة الإنتاج .

جدول رقم (4)دالة الإنتاج

السنوات	الخريجين Y	هيئة التدريس والمساعدين X1	الإداريين والفنيين X2	الرعاية الصحية X3
1424	942	81	115	16400
1425	848	145	156	21484
1426	1223	346	205	20643
1427	3380	1056	393	20643
1428	4948	1120	534	25727
1429	4922	1477	727	27780
1430	3305	2639	989	29256

المصدر: وزارة التعليم العالي "إحصاءات التعليم العالي في المملكة" ، الإدارة العامة لتطوير التعليم.- التقرير السنوي 1430/1429- جامعة الطائف

معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف:

نتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى استخدام مؤشر آخر من مؤشرات قياس الأداء الاقتصادي للعملية التعليمية في جامعة الطائف، ألا وهو مؤشر معدل الكفاية الداخلية .ويقصد بمبدأ الكفاية (بصفة عامة زيادة الإنتاجية بأقل التكاليف أو بمعنى .آخر زيادة الإنتاجية) بنفس الإمكانيات من الموارد البشرية والمالية.

وثمة تعريف آخر لمعنى الكفاية وهو اختبار يمكن به معرفة فعالية عامل من العوامل في حالة استخدامه مع عناصر أخرى كما في هذه الدراسة وهي العلاقة بين المخرجات)الخريجون(والمدخلات في العملية الإنتاجية لتحقيق أعلى درجة من التوافق بين أهداف .التعليم وتطور المجتمع

وبين المطالب الملقاة عليه من جانب المجتمع ويميز رجال التعليم أمثال كويتر (بين الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية).

ويقصد بالكفاية الداخلية ، مدى قابلية النظام التعليمي أو المؤسسة التعليمية بمدخلاتها من الطلبة والانتقال بهم من مرحلة لأخرى على الوجه الأكمل . فتتميز المؤسسة التعليمية بأنها .ذات كفاءة داخلية إذا انخفض عدد الراسبين وتاركي الدراسة .

أما الكفاية الخارجية ، فهي تعبر عن مدى مساهمة مخرجات النظام التعليمي في الحياة العامة وتنمية المجتمع، أو مدى انطباق مواصفات الخريجين لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.

أسلوب قياس الكفاية الداخلية الكمية:

لقد حظي قياس الكفاية الداخلية الكمية في التعليم بمراحله المختلفة باهتمام كبير في السنوات الأخيرة، وقد اشتركت منظمة اليونسكو مع مكتب التربية الدولي في جنيف في عقد المؤتمر الدولي الثالث والعشرين للتربية عام ١٩٧٠ من أجل هذا الهدف . ولقد زاد الاهتمام بهذا الموضوع بعد انتشار ظاهرة التسرب والإعادة وما ترتب عليها من خفض كفاءة التعليم وتأثير ذلك على كمية الإنتاج وتكلفته.

لقد استخدمت أساليب وطرق عدة لقياس الكفاية الكمية للنظام التعليمي، منها : طريقة الفوج الظاهري، وطريقة الفوج الحقيقي، والطريقة الشاملة لأفراد المجتمع الصغير، وطريقة العينات. ولقد قمنا باختيار أكثر الطرق انتشارا واستخداما وهي طريقة الفوج أو الأفواج الظاهرية.

وتقوم هذه الطريقة بدراسة مجموعة من الطلاب في صف واحد / لسنة واحد، دون النظر إليهم إذا كانوا من الراسبين أو المستجدين وعلى أنهم فوج، وبذلك فلا يتم تتبع هؤلاء الطلاب أنفسهم خلال تدفقهم من عام لآخر ويمكن أخذ عدة صفوف لمرحلة واحدة ولسنة واحدة أيضا، ويتم حساب نسب أو معدلات التدفق (النجاح) والرسوب والتسرب لكل أفراد الفوج، والدراسات التي استخدمت هذه الطريقة تدمج بين جميع الطلاب الذين تقام عليهم الدراسة بغض النظر عن وضعهم السابق إن كان ناجحا او راسبا، أو منقطعا عن الدراسة، ثم عاد إلى نفس الصف، أو كان محولا من مؤسسة تعليمية أخرى (معهد، جامعة، كلية، مدرسة..).

ولكون هذه الطريقة سهلة الحساب وتقريبية، تستخدم في الأبحاث الموسعة التي لا تتطلب دقة عالية، إلا أن بعض التربويين يعدونها غير دقيقة لأنها تأخذ بحساب التسرب ومؤشراته دون أن تأخذ بالحسبان الرسوب.

ويتم حساب معدل الكفاية الداخلية بحساب نسبة عدد خريجي هذا الفوج الدراسي إلى عدده الأصلي. وكلما اقتربت قيمة معدل الكفاية الداخلية من المائة كلما يعني ذلك ارتفاع الكفاية

الداخلية للمؤسسة التعليمية وكلما ابتعدت عن رقم ١٠٠ يعني ذلك زيادة عدد المتسربين والراسبين وتاركي الدراسة مما يشير إلى انخفاض الكفاءة الداخلية . وتصل الكفاية الداخلية إلى أقصاها إذا كانت النسبة تساوي المائة فيعني ذلك عدم وجود إعادة أو تسرب على الإطلاق ويصبح عدد المسجلين في كل فوج دراسي مساويا لعدد الخريجين .

والجدول رقم (5) يوضح معدل الكفاية الداخلية لجامعة الطائف ونستخلص منها ما يلي:

أن معدل الكفاية الداخلية في جامعة الطائف بالنسبة للكليات التي تستغرق الدراسة فيها 4سنوات يتراوح ما بين 43% : 79% وبمتوسط عام 57% أي أن هناك تسرب وانسحاب من الدراسة في الأفواج المختلفة يبلغ ٤3% ، وهي نسبة مرتفعة تنم على قدر كبير من الإعادة والانسحاب من الدراسة وتمثل هدر للموارد وتمثل ضياع تكاليف الطالب.

جدول رقم(5)الكفاية الداخلية لجامعة الطائف خلال الفترة من 1430/1424 الكليات ذات الدراسة ٤ سنوات

السنوات	المستجدون	الخريجون	معدل الكفاية الداخلية*
1425/24	1929	292	%48
1426/25	2565	277	%43
1427/26	1919	156	%79
1428/27	6559	930	
1429/28	7553	1105	
1430/29	11139	1525	
المتوسط العام			%57

المصدر: التقرير السنوي للجامعة - أعداد مختلفة

الخلاصة والتوصيات:

بعد تحليل البيانات ومعالجتها والوصول إلى النتائج توصلت هذه الدراسة إلى الخلاصة **الآتية:**

إن أعداد الطلاب المقبولين بالجامعة يعتبر أكثر من القدرة الاستيعابية للجامعة وهذا يبعث بالمسئولين في الجامعة إلى إتباع سياسات من شأنها تقليل الفجوة بين نسبة أعداد أعضاء هيئة

التدريس والطلاب في شتى كليات الجامعة والتي انعكست على كفاءة وأداء أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

أعداد المقبولين بالكليات النظرية يتزايد بمعدلات أكبر من الكليات العلمية مما يشير إلى استمرارية تفضيل الطلاب الالتحاق بالكليات النظرية أكثر من الكليات العملية أكثر.

وهذا يحتاج إلى سياسات مستقبلية على مستوى الدولة تبدأ من التعليم الإعدادي والثانوي لتوعية الطلاب للالتحاق بالتعليم العملي والتدريب، وإعطاء المزايا لهذا النوع من التعليم لترغيب الطلاب فيه.

من خلال تحديد دالة الإنتاج اتضح أن إنتاجية الجامعة والمتمثلة في تخريج الطلاب في المجالات العلمية المختلفة في مرحلة تناقص الغلة . أي أن زيادة أعداد الخريجين يكون بنسبة أقل من معدل زيادة عناصر الإنتاج المختلفة. وتشير النتائج أن متوسط النمو السنوي للخريجين بالنسبة لعنصر العمل والمتمثل في أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم والإداريين والفنيين تعتبر نسبة منخفضة، وهذا يحتاج الى إعادة النظر في عناصر مدخلات العملية التعليمية .

يشير معدل الكفاية الداخلية إلى الانخفاض وهذا يضيف تكاليف العبء المادي الذي تتحمله الجامعة لإعداد طلابها وبالتالي يشكل هدرا اقتصاديا مما يستدعي ضرورة اتخاذ سياسات مستقبلية من شأنها ضبط عملية تحويل الطلاب من الدراسة وانسحابهم وتحديد الأعذار المقبولة للانسحاب وذلك لرفع الكفاية الداخلية للجامعة وتجنب إهدار الموارد.

وتوضح النتائج تدني مستوى الرعاية الصحية في الجامعة وكفاءتها في مجال خدمة منسوبي الجامعة ويوصى بإعادة نظر الإدارة الطبية في الانجازات الحقيقية للخدمة الصحية في الجامعة.

وبعد فإن هذه الدراسة توضح بعض النقاط التي تساهم في توضيح أداء خدمة التعليم في هذه الجامعة العريقة، جامعة الطائف بما فيها من أوجه إيجابية وأخرى سلبية تحتاج إلى إعداد الدراسات والسياسات لمواجهتها.

المراجع

المراجع العربية.

.**ندوة تحسين الأداء في القطاعين العام والخاص ١٤١٣** هـ كلية الاقتصاد والإدارة .ص ١٢

_وزارة التعليم العالي" _ **إحصاءات التعليم العالي في المملكة** _ "الإدارة العامة لتطوير التعليم

احمد ,إسراء عبد الباسط . (2001م).**سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي** .دار نهضة الشرق : القاهرة ,ط 1 ,

أحمد الكواز (2002) **السياسات الاقتصادية ورأس المال البشري**، ورقة فرعية مقدمة إلى مشروع البحث الميداني حول "**العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري**" المعهد العربي للتخطيط، الكويت

آدم ,عصام الدين بربر. (2006). **التخطيط التربوي والتنمية البشرية**. دار الكتاب الجامعي :العين ,الإمارات العربية المتحدة, ط 1

برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت (2004) **تقرير التنمية البشرية**، فلسطين .

الثبيتي , خالد عواض . (1426هـ)**اقتصاديات التعليم في ضوء إعادة الهندسة** . رسالة ماجستير غير منشورة , كلية التربية ,جامعة أم القرى ,مكة المكرمة

ج.ب ايكسون(1993) **اقتصاديات التربية**، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد صائغ، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية.

الجابري ,نياف بن رشيد (2005م).**مشاركة الكلفة في التعليم والإفادة منها في تمويل التعليم السعودي."دراسة** مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس للمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"المشاركة وتطوير التعليم الثانوي في مجتمع المعرفة " ,القاهرة 9-10- يوليو

جامعة الملك سعود _ الإدارة العامة للتخطيط والميزانية والمتابعة "**مشروع الخطة الخمسية السادسة ١٤١٥- ١٤٢٠** هـ."ص ٥٥٧_

جامعة الملك سعود، إدارة الدراسات والتطوير" - **الكتاب الإحصائي** _ " أعداد مختلفة.

حجي, أحمد إسماعيل . (2002م) **اقتصاديات التربية والتخطيط التربوي** . دار الفكر العربي :القاهرة، مصر,ط 1 ,

الحمدان ,سهيل . (2006). **اقتصاديات التعليم تكلفة التعليم وعائداته**. مؤسسة علاء الدين للطباعة والتوزيع: دمشق , سوريا, ط1

الحمدان ,سهيل . ,(2003) **اقتصاديات التعليم**. دار رسلان للطباعة والنشر : دمشق , سوريا , ,ط1

الحمدان، سهيل ،(1998) **كفاية التعليم الاقتصادي والتجاري : دراسة مقارنة بين خريجي كلية الاقتصاد والمعهد المتوسط التجاري بدمشق من حيث التكلفة والعائد** ، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في التربية ، دمشق.

دار الرشيد للنشر والتوزيع .

الدوسري، إبراهيم. «هذا وهم»، المعرفة، العدد 67، شوال 1421هـ / يناير (2001م.)

الرماني ,زيد محمد,(2006)م. **أهمية التمويل الاقتصادي للتعليم**. مجلة عالم الاقتصاد العدد178 السنة (15), ص ص65-64

السبيعي ، خالد محمد ،(2001.) **تقييم اقتصادي للمرحلة الثانوية : دراسة في الاستثمار في رأس المال البشري في المملكة العربية السعودية** ، بحث مقدم لنيل رسالة الماجستير في الادارة التربوية ، الرياض ،

السعيد، أنور غالب،(2000م) ترجمة. **اقتصاديات التعليم**. ترجمة عن. Johnes, G. عمان، منشورات الجامعة الأردنية

عابدين، محمود عباس،(2000م). **علم اقتصاديات التعليم الحديث**، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية،

المجادي، فتوح. (2000م.) «**اقتصاديات التعليم وتمويل التعليم في دول الخليج ودولة الكويت**»، مجلة التربية، العدد 35، أكتوبر

العالي _ مركز المعلومات _ أعداد مختلفة.

عبد الله الرشدان (2001) **في اقتصاديات التعليم**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن .

فاروق عبده فليه (2004) **اقتصاديات التعليم : مبادئ راسخة واتجاهات حديثة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فليح حسن خلف. (2007). **اقتصاديات التعليم وتخطيطه**، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن.

مالكولم ، جبلز، واخرون (1995)، تعريب طه عبد الله منصور ، وعبدالعظيم محمد مصطفى، **اقتصاديات التنمية** ،دار المريخ للنشر ، الريا

المملكة العربية السعودية ، وزارة المعارف (1994.) التطوير التربوي ، مركز المعلومات الاحصائية والتوثيق التربوي، **تكلفة الطالب والانفاق التعليمي حسب الجهات المشرفة** (1986-1991)، الرياض ،

المنادي(١٤١٤هـ)دراسات في التربية والتخطيط -**التخطيط التربوي وعلاقته بالتنمية**– "

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اليونسكو (2004) : التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع –**نحو تحقيق التعليم للجميع ضرورة ضمان الجودة**، ملخص التقرير، فرنسا.

وزارة التعليم العالي" -**احصاءات التعليم العالي في المملكة**".جدول رقم5050

المراجع الأجنبية.

Boyd, W.L. and Herbert, J.W. (Ed (. Choice in Education: Potential and Problems. Berkeley, McCutchan.1990 ,

Carnoy, Martin and MacDonell, Jean. "School District Restructuring in Santa Fe, New Mexico" Educational Policy, Vol. 4, No.1, 1990.

Carnoy , Martin. " National Voucher Plans in Chile and Sweden: Did Privatization Reforms Make for Better Education" Comparative Education Review, Vol. 42, No.3,1998 ,.

Cookson, Peter W. School Choice The Struggle of American Education. New Yourk, Vail – Ballou Press, 1994.

Hirsch, Donald. "School Choice and the Search for an Educational Market" International Review of Education, Vol. 41, Nos. 3-4..1995 ,

Levin, Henry. "The Economics of Educational Choice" Economics Of Education Review, Vol. 10, No. 2.1990 ,

Emerson, O., Henke, "Introduction to Non-Profit Organization accounting", Boston Kent Publishing Co., 1985. P. 15.

Government A. Russ, R., "Financial Measurment Methodes in Federal Government" The Accounts Journal, Vol xxx III No. 1 Spring 1984. P. 20

I.L.O., "Measuring Labour Productivity, Sudies and Reports" – New Series No. 75" 1969. p. 11.

IMF, International Financial Statistics Yearbood,2000.

Lindelow, John. Educational Vouchers, Resto , Virginia, National Association of Secondary School Principals, 1990

Psacharopouls,G., Returns to Eduction:(A further International Update and Impliction), The Journal of Human Resources .xx.4,1985.

Saeg,Abdul-Rahman Ahmed, Higher Eduction and Modernization in Saudi Arabia: An Inpuiry Into The Societal Values of Saudi Colleges and Universities and Their Roles in The Economic and Non- Economic Development of The Kingdom, Claremont Graduate School,1983.

West, Edwin G. "Education Vouchers in Practice and Principle: